

## The Impact of Regional and International Changes on Libyan Foreign Trade

Shata, M. A. M. ; W. O. Nassar and E. O. Elfakeh

Dept. of Agricultural Economic, Fac. of Agric., Mansoura University



### أثر التغيرات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية الليبية محمد علي محمد شطا ، وليد عمر نصار و إلهام عمر الفقيه قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

#### المخلص

يعد قطاع التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد ودرجة نموه وتطوره لأي دولة ولذا يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية ، إضافة إلى أنه القطاع المنوط به التعامل مع الخارج تصديراً لفائض الإنتاج المحلي واستيراداً لتوفير الاحتياجات المختلفة من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعمليات الإنتاجية وكذلك احتياجات المجتمع الليبي الغذائية والتي تصل إلى نحو ٧٥% من الغذاء . وتتمثل مشكلة البحث في الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي نتيجة اعتماد بنيانه الهيكلي على صادرات سلعة رئيسية واحدة وهي النفط والتي تصل نسبتها إلى حوالي ٩٥% من حصة الصادرات الليبية والتي أدت إلى وجود خلل في الأنشطة المكونة للنتائج المحلي وتنوع هيكل الواردات الليبية مما يزيد من درجة الخطورة مع ارتفاع نسبة الواردات الغذائية حيث تستورد ليبيا نحو ٧٥% من احتياجاتها الغذائية ، وقد استهدف البحث دراسة أثر التغيرات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية الليبية متمثلة في الأزمة المالية العالمية والتي حدثت عام ٢٠٠٧ ، وثورة فبراير عام ٢٠١١ . وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج الهامة في مجال التجارة الخارجية ومنها ارتفاع قيمة المتوسط السنوي لقيمة الواردات من نحو ٦٠٤٩.٩٩ مليون دينار في فترة ما قبل الأزمة المالية إلى حوالي ٢٠١٨٥.٨ مليون دينار بعد الأزمة المالية . وجود أثر سلبي للأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية من الأسواق العالمية حيث انخفضت الأهمية النسبية لبعض الأسواق مقابل زيادتها للبعض الآخر حيث انخفضت الأهمية النسبية لأسواق دول الاتحاد الأوروبي من حوالي ٥٣.٥٥% إلى حوالي ٣٦.٥% ، ودراسة أثر ثورة فبراير على قيمة الواردات الليبية تبين ارتفاع قيمة متوسطها السنوي من نحو ٨٩١٢.٠٤ مليون دينار إلى حوالي ٢٢٣٧٠.٧٨ مليون دينار أي تضاعفت قيمة الواردات لقرابة ثلاثة أضعافها بمقارنة بفترة ما قبل الثورة .

#### المقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل البنية الاقتصادية ودرجة نموه وتطوره في دولة متقدمة كانت أم نامية ولذا يحظى هذا القطاع بأهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية .

وتتميز اقتصاديات الدول المتقدمة بوجود هيكل متوازن في قطاعها الخارجي يعكس تنوع اقتصادها وتوازن هيكلها الإنتاجي عكس الدول النامية ومنها ليبيا والتي ينتم اقتصادها بهيكل إنتاجي غير متوازن تتعكس في الاعتماد الشديد للاقتصاد الليبي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للنتائج المحلي وهو ما يطلق عليه اقتصاد وحيد الجانب والذي يواجه باستمرار تقلبات حادة وخطيرة في أسعاره حيث تشير الإحصاءات إلى أن صادرات النفط تصل نسبتها إلى قرابة ٩٥% من حصة الصادرات الليبية وهي حصة رهينة التقلبات التي قد يشهدها الاقتصاد الليبي نتيجة تأثرها بالأسعار العالمية للنفط وكذلك بالأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العالمي كما حدث عام ٢٠٠٧ فيما يعرف بالأزمة المالية العالمية .

إضافة إلى ذلك فإن قطاع التجارة الخارجية هو القطاع المنوط به توفير الاحتياجات المختلفة من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعمليات الإنتاجية وكذلك الاحتياجات الغذائية للمجتمع الليبي والتي تصل إلى نحو ٧٥% من الغذاء .

#### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي والنتائج عن الطبيعة الخاصة التي يتصف بها والمتمثلة في اعتماد بنيانه الهيكلي على صادرات سلعة رئيسية واحدة وهي النفط والتي تصل نسبتها إلى حوالي ٩٥% من حصة الصادرات الليبية والتي أدت إلى وجود خلل في الأنشطة المكونة للنتائج المحلي إضافة إلى ذلك فإن هيكل الواردات الليبية يتسم بالتنوع السلبي مما يزيد من درجة الخطورة مع ارتفاع نسبة الواردات الغذائية حيث تستورد ليبيا نحو ٧٥% من احتياجاتها الغذائية ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للتقلبات والأزمات التي يمكن أن يتعرض لها سواء نتيجة ارتباطه باقتصاديات الدول المستوردة للنفط الليبي كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧ ، أو نتيجة التعرض لأحداث اقتصادية من شأنها أن تؤثر على قطاع التجارة الخارجية ومنها ثورة فبراير عام ٢٠١١ الأمر الذي يستدعي دراسة مثل هذه التغيرات على التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً .

#### هدف البحث

يستهدف البحث دراسة أثر التغيرات المحلية والدولية على التجارة الخارجية الليبية متمثلة في الأزمة المالية العالمية والتي حدثت عام ٢٠٠٧ وتأثر بها اقتصاد العديد من الدول ومنها ليبيا ، وثورة فبراير عام ٢٠١١ والتي تزامنت مع ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي والتي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الليبي وخاصة وأن الاقتصاد الليبي يتصف بأنه اقتصاد أحادي الجانب .

#### الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية والاقتصاد القياسي وذلك من خلال مجموعة من النماذج منها:-

١- نموذج المتغيرات الصورية ( dummy variables )<sup>(١)</sup> والتي تستخدم عادة كممثل لبعض المتغيرات النوعية أو الوصفية التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية ، وتأخذ قيمتين تحكيميتين فقط هما الصفر والواحد فهي تأخذ القيمة واحد عند وجود خاصية معينة ، والقيمة صفر عند غياب هذه الخاصية ، كما أنها تستخدم في نماذج الانحدار إما كمتغيرات تفسيرية أو كمتغيرات تابعة إلا أن التركيز الأكبر عليها كمتغيرات تفسيرية للعديد من الاستخدامات منها تعيين التغيرات الهيكلية حيث تقتضي تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين وفقاً لعدة أسس واعتبارات يتوقع أن تكون أدت إلى عدم الاستقرار متمثلة في الأزمة المالية العالمية ، وثورة ١٧ فبراير ، وقد تم تقدير معادلة انحدار واحدة تمثل فترة الدراسة كلها مع تحديد وجه الاختلاف في سلوك الظاهرة عبر فترات الدراسة وفي ضوء ذلك فإن النموذج العام يمكن صياغته على النحو التالي :-

$$Y_i = a_1 + a_2 D + b_1 x_i + b_2 D x_i + u_i$$

حيث أن (  $Y_i$  ) المتغير التابع في النموذج وهو قيمة الصادرات أو الواردات

(  $x_i$  ) متغير الزمن

(  $D$  ) متغير صوري يأخذ القيم صفر في الفترة الأولى ، ١ في الفترة الثانية .

وفي حالة تحقق معنوية النموذج المقدر يتم إشتقاق معادلة لكل فترة

لتحديد اتجاه ومقدار التغير

١- معادلة الفترة الأولى عندما تكون (  $D = 0$  ) تمثلها المعادلة التالية

$$p_{i1} = a_1 + b_1 x_i$$

٢- معادلة الفترة الثانية عندما (  $D = 1$  ) تمثلها المعادلة التالية

$$p_{i2} = (a_1 + a_2) + (b_1 + b_2) x_i$$

٢- نموذج الأرقام القياسية :- والذي يستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس التغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر بالنسبة لأساس معين . وقد تم استخدام نموذج الرقم القياسي البسيط لقيمة الصادرات والواردات سواء الكلية أو الزراعية على النحو التالي:-

$$I_v = \frac{V_t}{V_0} \times 100$$

(١) عبد القادر محمد عبد القادر (دكتور) : الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ( طبع - نشر - توزيع ) الاسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧٣

قبل الأزمة الي حوالي ٢٩.٧١% بعد الأزمة، والأسواق دول شمال وجيوب أمريكا من حوالي ٧.٥٤% قبل الأزمة الي حوالي ١٥.١٥% بعد الأزمة. هذا وبدراسة الأثر النسبي والمطلق للأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية يتضح زيادة قيمة الواردات من الأسواق في فترة ما بعد الأزمة مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة حيث قدر الأثر المطلق بنحو ٢٢٧.٦ ، ٩.٧٦ ، ٤٨٧٨.٢٦ ، ٢٩٠.٥٤٥ ، ٥٢٧٢.٩ مليون دينار لكل من الأسواق العربية، الدول الأفريقية، دول الاتحاد الأوروبي، الدول الأوروبية الأخرى، دول شمال وجنوب أمريكا، الدول الآسيوية على الترتيب ومن ثم قدر الأثر النسبي بنحو ٤٦٦.٥٥% ، ٥٢.٦٦% ، ١٥١.٨٨% ، ٩٠.٧٢% ، ٦٤٢.٤ ، ٤٠٢.٠٧% على التوالي وقدر الرقم القياسي لقيمة الواردات الليبية من هذه الأسواق على الترتيب بنحو ٦٦.٥٥% ، ١٥٢.٦٦% ، ٢٥١.٨٨% ، ١٩٠.٧٢% ، ٧٤٢.٤% ، ٥٠٤.٧% وهو ما يؤكد ما سبق الإشارة إليه من أن رغم زيادة قيمة الواردات الليبية من حيث الأسواق الي أن الأهمية النسبية لأسواق قد اختلفت بعد الأزمة في حين اتجاه الواردات الليبية الي أسواق مع حساب أسواق أخرى.

## ٢- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الصادرات الكلية الليبية

يتبين من دراسة مؤشرات النموذج المقدر والمعادلات المشتقة بالجدول رقم (١) بالملحق وجود أثر واضح وملحوس للأزمة المالية العالمية على الصادرات الكلية الليبية حيث يتضح معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيمة F حوالي ٥.٠١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٥٥.٦% وهو ما يعني أن حوالي ٥٥.٦% من التغيرات في قيمة الصادرات الكلية الليبية يرجع تأثيرها إلي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري (D) الذي يعكس وجود أثر للأزمة المالية العالمية على قيمة الصادرات الكلية الليبية ، ولدراسة اتجاه وقيمة هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولى أن الصادرات الكلية الليبية خلال فترة ما قبل الأزمة المالية قد تزايدت سنويا بنحو ٥٦٤١.٩١ مليون دينار في حين تحولت تلك الزيادة بعد الأزمة المالية العالمية الي انخفاض في قيمة الصادرات الليبية ، كما هو موضح في معادلة الفترة الثانية والتي تشير إلى أن الصادرات الليبية قد اخذت اتجاهها عاما تناقصيا بعد الأزمة المالية بمقدار تناقص سنويا بلغ حوالي ٢٣٦.١٩ مليون دينار وقد يعزى ذلك إلي ما شهدته فترة ما بعد الأزمة من انخفاض في الأسعار العالمية للنفط وتحكم منظمة الأوبك في الكميات الرسمية لتصديرها حفاظا على السوق العالمي والاتجاه نحو استخدام الوقود الحيوي كبديل للطاقة.

## جدول ١. أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع التجارة الخارجية الليبية

السنوات	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	الواردات الكلية	الصادرات الكلية
2000	663.1	30.4	5221.4	1911.4
2001	1076.3	12.4	5393.9	2660.4
2002	1159.3	13.4	10177	5585.6
2003	1019	17.8	14806.6	5597.8
2004	1435.4	14.2	20848.3	8255.1
2005	1711.5	9.4	31147.9	7953.5
2006	1375.8	5.6	36336.2	7934.7
2007	2117.3	13.3	40972	8501.4
المتوسط	1319.17	14.56	20612.91	6049.99
c.v	34.04	50.33	68.21	42.87
2008	2905	7.7	54732.3	11195.7
2009	2455	9.4	34070.8	16060.5
2010	2765.9	8.8	46196.3	22376.3
2011	2630.2	9	22527.4	9295.7
2012	2623.5	8.9	77805.4	27795.3
2013	2617.2	8.9	49310.7	33975.5
2014	2786.6	9.5	22554.8	22960.7
2015	2908.4	9.9	14892.1	17826.7
المتوسط	2711.48	9.01	40261.23	20185.80
c.v	5.81	7.23	51.81	41.13
الأثر المطلق	1391.76	-5.55	19648.32	14135.81
الأثر النسبي	105.46	-38.11	95.32	233.65
الرقم القياسي	205.46	61.89	195.32	333.65

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا - طرابلس - اعداد متفرقة

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن الصادرات الليبية خلال فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٠) قد شهدت ارتفاعا عاما بعد الآخر حتى وصلت إلي ذروتها عام ٢٠٠٨ وقدرت بنحو 40972 مليار دينار وقدر متوسط تلك الفترة بنحو ٢٠٦١٢.٩ مليون دينار في حين شهدت فترة ما بعد الأزمة تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض من عام إلي آخر وأنها وصلت الي ذروتها في عام ٢٠١٢ حيث بلغت نحو 77805.4 مليون دينار إلا أنها

حيث  $v_t$  المتوسط السنوي لقيمة الصادرات أو الواردات في فترة المقارنة

$v_0$  المتوسط السنوي لقيمة الصادرات أو الواردات في فترة الأساس

بالإضافة إلى بعض المقاييس الإحصائية الوصفية مثل الوسط الحسابي، معامل الاختلاف، معدل التغير .

وقد اعتمد البحث في الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة على عدة مصادر متعددة منها الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إضافة إلى العديد من المراجع العلمية والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث وقد تم تقسيم فترة الدراسة ( ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ ) إلي فترتين حسب متغير الدراسة ففي حالة دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية الليبية فقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين الأولى ( ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ ) وتمثل فترة الأساس أي فترة ما قبل الأزمة ، والفترة ( ٢٠٠٨ - ٢٠١٥ ) وتمثل فترة المقارنة أي فترة ما بعد الأزمة ، بينما تم تقسيم فترة الدراسة عند دراسة أثر ثورة فبراير إلى فترتين الأولى ( ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ ) وتمثل فترة الأساس أي فترة ما قبل الثورة ، والفترة الثانية ( ٢٠١١ - ٢٠١٥ ) وتمثل فترة ما بعد الثورة .

## النتائج

### أولاً : أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع التجارة الخارجية الليبية

#### ١- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الواردات الكلية الليبية

يتضح من مؤشرات الجدول رقم (١) بالملحق والمتعلق بقياس أثر الأزمة المالية العالمية على الواردات الكلية الليبية معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيمة F حوالي ٩.٩١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٧١.٢% وهو ما يعني أن حوالي ٧١.٢% من التغيرات في قيمة الواردات الكلية الليبية يرجع تأثيرها إلي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري (D) الذي يعكس وجود أثر للأزمة المالية العالمية على قيمة الواردات الكلية الليبية ، ولدراسة اتجاه وقيمة هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية ، حيث توضح مؤشرات معادلة الفترة الأولى إلى أن قيمة الواردات الليبية قد اخذت اتجاهها عاما متزايدا في فترة ما قبل الأزمة بزيادة سنوية بلغت حوالي ٩٧٩.٣٢ مليون دينار بما يعادل نحو ١٦.١٩% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي ٦٠٤٩.٩٩ مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الواردات الليبية خلال الفترة الثانية (فترة ما بعد الأزمة المالية) قد اخذت اتجاهها عاما متزايدا بزيادة سنوية بلغت حوالي ١٥٩٧.٨ مليون دينار بما يعادل نحو ٧.٩٢% من المتوسط السنوي والبالغ نحو ٢٠١٨٥.٨ مليون دينار خلال تلك الفترة. هذا وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر سلبي للأزمة المالية العالمية على قيمة الواردات الليبية تمثل في ارتفاع الزيادة السنوية من حوالي ٩٧٩.٣٢ مليون دينار إلي حوالي ١٥٩٧.٨ مليون دينار في الفترة الثانية بما يعادل نحو ١٦٢.١٥% من نظيره قبل الأزمة ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي أن الأزمة المالية العالمية صاحبها ارتفاع في أسعار الواردات وخاصة أن الأزمة العالمية متمثلة في الوقود الحيوي كانت جزء كبير من الأزمة المالية العالمية .

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (١) وجود أثر ملحوس للأزمة المالية العالمية على قيمة الواردات الكلية الليبية تمثلت في ارتفاع قيمة المتوسط السنوي لقيمة الواردات من نحو ٦٠٤٩.٩٩ مليون دينار في فترة ما قبل الأزمة المالية الي حوالي ٢٠١٨٥.٨ مليون دينار بعد الأزمة المالية أي تضاعفت قيمة الواردات لقرابة ثلاثة أضعافها مقارنة بفترة ما قبل الأزمة ولذلك فقد قدر الأثر المطلق للأزمة المالية بنحو ١٤١٢٥.٨١ مليون دينار ارتفاعا في قيمة الواردات قدر الأثر النسبي بحوالي ٢٣٣.٦٥% وقدر الرقم القياسي لقيمة الواردات الليبية الكلية بحوالي ٣٣٣.٦٥% وهو ما يؤكد ما سبق الإشارة إليه من تضاعف قيمة الواردات الليبية خلال فترة المقارنة (فترة ما بعد الأزمة) لأكثر من ثلاث أضعافها في فترة الأساس (فترة ما قبل الأزمة).

هذا وبمقارنة قيمة معامل الاختلاف بين فترتي الدراسة يتضح أنها قدرت بنحو ٤٢.٨٧% ، ٤١.١٣% على الترتيب وهو ما يعني وجود استقرار نسبي في قيمة الواردات الليبية وإن كانت الفترة الثانية أكثر استقرارا من نظيرتها الأولى.

وهذا بدراسة أثر الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية من الأسواق العالمية يتضح من دراسة الجدول رقم (٢) وجود أثر للأزمة المالية حيث يتضح انخفاض الأهمية النسبية لبعض الأسواق مقابل زيادتها لبعض الآخر فمثلا انخفضت الأهمية النسبية لمساهمة أسواق دول الاتحاد الأوروبي من حوالي ٥٣.٥٥% في فترة الأساس (ما قبل الأزمة) إلي حوالي ٣٦.٥% في فترة ما بعد الأزمة ، وكذلك انخفضت الأهمية النسبية للدول الأوروبية الأخرى من حوالي ٦.٦٧% الي حوالي ٢.٤٤% مقابل ذلك ارتفعت الأهمية لأسواق الدول العربية من نحو ٩.٦٤% قبل الأزمة الي حوالي ١٤.٧٨% بعد الأزمة، وأسواق الدول الآسيوية من حوالي ٢١.٨٧%

شهدت تقلبات شديدة بعد ذلك إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٥ وقدرت بنحو ١٤٨٩٢.١ مليون دينار وقدر المتوسط السنوي بنحو ٤٠٢٦١.٢٣ مليون دينار ويمكن الإشارة إلى أن الزيادة في متوسط الصادرات الليبية يرجع إلى الطفرة التي حدثت في الصادرات الليبية أعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، وهذا وبدراسة مؤشرات الجدول المذكور يتضح أن الأثر المطلق للآزمة المالية العالمية على الصادرات الليبية تمثل في زيادة المتوسط السنوي للصادرات الليبية بنحو ١٩٦٤٨.٣٢ مليون دينار ومن ثم قدر الأثر النسبي بنحو ٩٥.٣٢% وقدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الكلية بنحو ١٩٥.٣٢% وهو ما يعني أن قيمة الصادرات الليبية خلال فترة الأزمة (فترة المقارنة) تعادل نحو ١٩٥.٣٢% من نظيرتها قبل الأزمة.

هذا وبدراسة قيمة معامل الاختلاف يتضح وجود تشتت في قيمة الصادرات الليبية خلال فترتي الأساس والمقارنة إلا أن فترة المقارنة كانت أكثر استقرار مقارنة بفترة الأساس. وبدراسة أثر الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية يتضح من دراسة الجدول رقم (٣) أن دول الاتحاد الأوروبي تأتي في مقدمة الأسواق المستقبلية للصادرات الليبية حيث تستوعب نحو ٧٨.٤٥%، ٧٨.٩١% من إجمالي قيمة الصادرات الليبية خلال فترتي الأساس والمقارنة على الترتيب يلي ذلك الأسواق الآسيوية والتي تستوعب نحو ١١.٠٢%، ١٢.٨٧% من الصادرات الليبية على الترتيب، ثم الأسواق من دول شمال وجنوب أمريكا والتي تستوعب ٥.٦٢%، ٤.٦١% في حين استوعبت الأسواق العربية نحو ٣.٨٩%، ٢.٢٦% من الصادرات الليبية خلال فترتي الدراسة.

جدول ٢. أثر الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للواردات الليبية

السنوات	أقطر الجامعة العربية	الدول الأفريقية	دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	دول شمال وجنوب أمريكا	الدول الآسيوية	استراليا وبلدان أخرى
٢٠٠٠	٢٢١.٨٦٨	١٢.١٦٥	١٠٤٢.٠٦١	١١٠.٤٩٩	١٣٨.٠٧١	٣٧٥.٦١٣	١١.١٣٧
٢٠٠١	٢٧١.١٨٧	٢٢.٧٧٤	١٦٢٥.٥٥٧	١٤٥.٠٦٩	١٥٤.٦٨٤	٤١٩.٢٨٤	٢١.٨٥٤
٢٠٠٢	٥٤٣.٩٨٩	١٩.٨٥٧	٣١٠٤.٩٥٣	٣٥٢.٤١٩	٤٠٣.٧٥٧	١١١٦.٠٢٩	٤٤.٦٧٨
٢٠٠٣	٥٦٧.٠٥٧	٢٣.٨٦١	٣٠٦٠.٦٤٦	٨٣٩.٢١٥	١٩٤.٤٧	٨٩١.٢٢٢	٢١.٤١٥
٢٠٠٤	٦٢٨.١٠٨	٢٣.٧٢١	٣٧٥٩.٤	٦٢٠.٩٥٩	٤٠٦.٨٤١	١٣٠٨.٧٠٨	٢٧.٩٧٦
٢٠٠٥	٦٨٩.١٥٩	٢٣.٥٨١	٤٤٥٨.١٥	٤٠٢.٧٠٣	٦١٩.٢١٢	١٧٢٦.١٩	٣٤.٥٣٨
٢٠٠٦	٨٩٨.٢٧٥	٧.٥٤٣	٤٠٥٣.٣٣	٣٧٠.٠٧٦	٧٥٤.٠٤٤	١٨٣١.٤٨	١٩.٩٧٨
٢٠٠٧	٨٠٥.٩٣٣	١١.٩٧٨	٤٥٩٢.٢٥	٣٥٩.٤٨٥	٩٤٧.١٥١	١٣٢٤.٩٥	٢٣.٥٠٢
المتوسط	٥٧٨.٢٠	١٨.١٩	٣٢١٢.٠٤	٤٠٠.٠٥	٤٥٢.٢٨	١٣١١.٦٨	٢٥.٦٣
Stdev	٢٣٦.٥٣	٦.٥٩	١٢٩٤.٢٣	٢٣٧.٦٥	٢٩٨.٠٩	٨١٢.٢٧	١٠.١٩
C.V	٤٠.٩١	٣٦.٢٣	٤٠.٢٩	٥٩.٤٠	٦٥.٩١	٦١.٩٣	٣٩.٧٣
٢٠٠٨	٧١٣.٥٩٢	١٦.٤١٣	٥١٣١.١٨	٣٤٨.٨٩٥	١١٤.٠٢٦	٣٨١٨.٤٣	٢٧.٠٢٦
٢٠٠٩	١٢٠٧.٠٨	٣٨.٥٤١	٧٢٠٢.٧٧	٥٣٧.٩٩	١٦٨٤.٥٥	٦.٤٧.٢١	٦٧.٩٤٧
٢٠١٠	١٧٠٠.٥٦٨	٦٠.٦٧	٩٢٧٤.٣٦٨	٧٢٧.٠٨٥	٢٢٢٨.٧٧	٨٢٧٥.٩٩	١٠٨.٨٦٩
٢٠١١	٢١٧٤.٩٤١	١٨.٨٥٩	٣٥٧٠.١٥٧	٤٧٢.٣٣٤	٦٣٦.٦٨٣	٢٣٩٩.٣٩	٢٣.٣٩٤
٢٠١٢	٦٠٩٩.٩٧٣	٢٦.٦٢٩	١٠٤٠٧.٨	١٠٩٨.٤	١٦٢٧.٨٨	٨٤٣٧.٣٤	٩٧.٢٩١
٢٠١٣	٦٢٩٢.٢٥٤	٤٤.٢٧١	١٣٦٢٥.٤٢	١٤٥٠.٦٤	٢١٢٢.١٣	١٠٣٤٩.٦	٩١.٢٣٣
٢٠١٤	٤٢٢٤.٤٩١	٦.٦٨٨	٨٩٧٠.٧٧٩	٧٢٣.٠٧	١٥٣٥.٩٧	٧٣٩٧.٥٦	١٠٢.٢٣٩
٢٠١٥	٣٧٩٣.٥٠٩	١١.٥١٢	٦٥٤٠.٧٦٤	٧٤٥.٦٥٨	٧٢٤.٦٦٤	٥٩٥٩.١	١
المتوسط	٣٢٧٥.٨٠	٢٧.٩٥	٨٠٩٠.٤٠	٧٦٣.٠١	٣٣٥٧.٧٣	٦٥٨٥.٥٨	٦٤.٨٧
Stdev	٢١٦٤.٠٢	١٨.٤٧	٣١٧٤.٩٦	٣٥٧.٥٩	٥٤٨٠.٩٧	٢٥٩٠.٥٧	٤١.٩٥
C.V	٦٦.٠٦	٦٦.١٠	٣٩.٢٤	٤٦.٨٧	١٦٣.٢٣	٣٩.٣٤	٦٤.٦٧
%للأسواق قبل الأزمة	٩.٦٤	٠.٣٠	٥٣.٥٥	٦.٦٧	٧.٥٤	٢١.٨٧	٠.٤٣
%للأسواق بعد الأزمة	١٤.٧٨	٠.١٣	٣٦.٥٠	٣.٤٤	١٥.١٥	٢٩.٧١	٠.٢٩
الأثر المطلق	٢٦٩٧.٦٠	٩.٧٦	٤٨٨٨.٣٦	٣٦٢.٩٦	٢٩٠.٥٤٥	٥٢٧٣.٩٠	٣٩.٢٤
الأثر النسبي	٤٦٦.٥٥	٥٣.٦٦	١٥١.٨٨	٩٠.٧٣	٦٤٢.٤٠	٤٠٢.٠٧	١٥٣.١٠
الرقم القياسي	٥٦٦.٥٥	١٥٣.٦٦	٢٥١.٨٨	١٩٠.٧٣	٧٤٢.٤٠	٥٠٢.٠٧	٢٥٣.١٠

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا - طرابلس - اعداد متفرقة

جدول ٣. أثر الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية

السنوات	أقطر الجامعة العربية	الدول الأفريقية	دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	دول شمال وجنوب أمريكا	الدول الآسيوية	استراليا وبلدان أخرى
٢٠٠٠	280.04	٠.٠٠	٤٤٥٦.٠٨	٥١.٩٤	١١.٣٠	٤٢٢.١١	٠.٠٠
٢٠٠١	٣٥٦.٦٨	١٣.٩٣	٤٣٦٣.٥٩	١٥٨.٨٣	١٧.٢٤	٤٨٣.٧٨	٠.٠٠
٢٠٠٢	٦٣٣.٧٨	٣٧.١٨	٨٤٠١.٢٩	١٥٦.٣٧	٢٣.٢٥	٩٢٥.١٤	٠.٠٠
٢٠٠٣	٦٧٧.٢٢	٢٥.٣٦	١١٩٥١.٣١	٢٢٢.٤٨	٥٨.٥٥	١٨٧١.٢٢	٠.٠٠
٢٠٠٤	٩٠٠.٤١	٢٣.٩٠	١٧٨١١.٣١	٢٣٠.٣٣	٧١١.٠٠	٣٢٩٢.٦٩	٩.٦٧
٢٠٠٥	١١٢٣.١١	٢٢.٤٤	٢٣٦٧١.٣٠	٢٣٨.١٨	١٣٦٣.٤٥	٤٧١.١٧	١٩.٣٥
٢٠٠٦	١٢٣٣.٧٨	٣٢.٩٤	٢٨٢٢٠.٢٠	٦٥.٩٣	٣١٩٠.٩٥	٣٥٩٢.٦٤	٠.٠٠
٢٠٠٧	١٤٧١.٢٥	٣٥.٥٧	٣٥٧٤٤.٣٤	٣٨٨.٥١	٤٢٧٨.٦٥	٣٦١٦.٠٠	٠.٠٠
المتوسط	٨٣٤.٢٠	٢٣.٩١	١٦٨٢٧.٣٩	١٨٩.٠٧	١٢٠٦.٨٠	٢٢٣٣.٩٧	٣.٦٣
C.V	٥٠.٧٠	٥١.٦٨	٦٨.٨١	٥٦.٨٨	١٣٧.٢٦	٦٩.٨٠	١٩٨.٤١
٢٠٠٨	١٧٠٨.٧١	٣٨.٢٠	٤٣٢٦٨.٦٥	٧١١.٠٩	٥٣٦٦.٣٦	٣٦٣٩.٣٦	٠.٠٠
٢٠٠٩	١٢٦٨.١٦	١٩.١٢	٤٠٥١٧.٠٤	٤٣٤.٤١	٣٥٣٩.٢٠	٤٦٨٦.٤٢	٠.٠٠
٢٠١٠	٨٢٧.٦١	٠.٠٤	٣٧٧٦٥.٤٤	١٥٧.٧٤	١٧١٢.٠٥	٥٧٣٣.٤٧	٠.٠٠
٢٠١١	٢٢٥.٨٩	٩.٩٧	١٨٤٤٩.٨٢	٣٠.٢٧	٣٠٣.١٠	٣٥٨.٤٥	٠.٠٠
٢٠١٢	٧٩٤.٣٣	١٥٨.٥٩	٥٨٠٠.٥٩٧	٠.٠٠	٢٤٧٠.١٢	١٥٦٥٣.٣٤	٧٢٣.١٤
٢٠١٣	٦٢٧.١٦	٣٤.٢٤	٤٠٢٤٠.٧٤	١٣٩.٥١	١٩٩٣.٨٦	٥٥٧٣.٧٨	٧٠١.٤٤
٢٠١٤	٢١٥٣.٤٢	٢٨.٤١	١٠٣٠٦.٠٦	١١٥.٦٢	٩٠.٤٥	٢١٩٨.١٧	٠.٠٠
٢٠١٥	١٢٧٨.٤٠	٠.٥٨	١٨٥٤٠.٨٠	٢٥.٦٣	١٣٤.٥٧	٥٧٤.٧٩	٠.٠٨
المتوسط	١١١٠.٤٦	٣٦.١٤	٣٣٣٨٦.٨١	٢٠١.٧٨	١٩٥١.٢١	٥٤٤٥.٩٧	١٧٨.٠٨
C.V	٥٥.٨٧	١٤٢.٦٢	٤٧.٩٩	١٢٢.٥٣	٩٤.٨٨	٧٩.٣٤	١٨٥.١٨
%للأسواق قبل الأزمة	٣.٨٩	٠.١١	٧٨.٤٥	٠.٨٨	٥.٦٣	١١.٠٢	٠.٠٢
%للأسواق بعد الأزمة	٧.٦٢	٠.٠٩	٧٨.٩١	٠.٤٨	٤.٦١	١٢.٨٧	٠.٤٢
الأثر المطلق	٢٧٥.٨٦	١٢.٢٣	١٦٥٥٩.٤٢	١٢.٧١	٧٤٤.٤١	٣٠٨٢.٠٠	١٧٤.٤٥
الأثر النسبي	٣٣.٠٥	٥١.١٥	٩٨.٤١	٦.٧٢	٦١.٦٨	١٣٠.٣٧	٤٨٠.٥٧٩
الرقم القياسي	١٣٣.٠٥	١٥١.١٥	١٩٨.٤١	١٠٦.٧٢	١٦١.٦٨	٢٣٠.٣٧	٤٩٠.٥٧٩

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا - طرابلس - اعداد متفرقة

٣٨.١١% في صورة انخفاض الصادرات الزراعية ومن ثم فقد قدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الزراعية بنحو ٦١.٨٩%.

وهذا ويدراسة قيمة معامل الاختلاف لفترتي الدراسة يتضح أن الفترة الثانية أكثر استقرار من الفترة الأولى لانخفاض قيمة معامل الاختلاف والذي بلغ نحو ٧.٢٣% في الفترة الثانية مقارنة بنحو ٥٠.٣٣% في الفترة الأولى من الدراسة .

#### ثانياً : أثر ثورة ١٧ فبراير على التجارة الخارجية الليبية

##### ١- أثر ثورة ١٧ فبراير على قيمة الصادرات الكلية الليبية

يتبين من دراسة مؤشرات النموذج المقدر لقيمة الصادرات الكلية الليبية والمعادلات المشتقة من نموذج المتغيرات الصورية بالجدول رقم (٢) بالملحق وجود أثر واضح وملحوس لثورة فبراير على قيمة الصادرات الكلية الليبية حيث تآكثت معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% بلغت قيمة F حوالي ٥.٠٠٤ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.556 وهو ما يعني أن نحو 55.6% من التغيرات في قيمة الصادرات الكلية الليبية ترجع الي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري D الذي يعكس وجود أثر لثورة ١٧ فبراير على قيمة الصادرات الكلية، ولدراسة قيمة واتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية ، حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولى أن قيمة الصادرات الكلية الليبية خلال فترة ما قبل الثورة قد تزايدت سنوياً بنحو ٤٧٣٦.٩٧ مليون دينار في حين تحولت تلك الزيادة بعد ثورة فبراير إلى انخفاض في قيمة الصادرات الليبية كما توضح معادلة الفترة الثانية والذي بلغ حوالي ٧٠٥٢.١٢ مليون دينار ويعزى ذلك إلى ما شهدته البلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي والذي انعكس في انخفاض الكميات المصدرة من النفط .

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٤) أن قيمة الصادرات الليبية خلال الفترة ما قبل ثورة فبراير (٢٠١٠-٢٠٠٠) قد شهدت ارتفاعاً من عامها إلى آخر وقدر متوسط تلك الفترة بنحو ٢٧٢٦٣.٨٨ مليون دينار في حين شهدت فترة ما بعد الثورة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام إلى آخر وشهدت تقلبات شديدة حتى وصلت الي أقل مستوى لها عام ٢٠١٥ وقدرت بنحو ١٤٩٢.١ مليون دينار وقدر المتوسط السنوي بنحو ٣٧٤١٨.٠٨ مليون دينار ويمكن الإشارة إلى أن الزيادة في متوسط الصادرات الليبية يرجع إلى الظفرة التي حدثت في الصادرات الليبية عام ٢٠١٢ حيث قدرت قيمة الصادرات بحوالي ٧٧٨٠.٥٤ مليون دينار قبل أن تشهد بقية سنوات الفترة انخفاض حاد .

هذا ويدراسة مؤشرات الجدول المذكور يتضح أن الأثر المطلق لثورة ١٧/ فبراير على قيمة الصادرات الليبية تمثل في ارتفاع المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الليبية بنحو ١٠١٥٤.٢٠ مليون دينار ومن ثم قدر الأثر النسبي بنحو ٣٧.٢٤% وقدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الليبية بنحو ١٣٧.٢٤% وهو ما يعني ان قيمة الصادرات الليبية خلال فترة الثورة (فترة المقارنة) تعادل نحو ١٣٧.٢٤% من نظيرتها قبل ثورة فبراير .

هذا ويدراسة قيمة معامل الاختلاف يتضح وجود تشتت في قيمة الصادرات الليبية خلال فترتي الأساس والمقارنة إلا أن فترة المقارنة كانت أقل استقرار مقارنة بفترة الأساس ، حيث شهدت فترة المقارنة تشتتاً في قيمة الصادرات من سنة لأخرى مقارنة بفترة المقارنة بل وحدث تفاوت كبير فمثلاً بلغ الحد الأدنى في عام ٢٠١٥ حوالي ١٤٩٨٢.٠٢ مليون دينار مقابل ٧٧٨٠.٥٤ مليون دينار عام ٢٠١٢

##### ٢- أثر ثورة ١٧/ فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية

يتضح من دراسة مؤشرات النموذج المقدر لقياس تأثير ثورة ١٧/ فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية بالجدول رقم (٢) بالملحق معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيمة F حوالي ٩.٢١ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.697 وهو ما يعني أن نحو ٦٩.٧% من التغيرات في قيمة الواردات الكلية الليبية ترجع الي متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري D الذي يعكس وجود أثر لثورة ١٧/ فبراير على قيمة الواردات الكلية، ولدراسة قيمة واتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية .

حيث توضح مؤشرات معادلة الفترة الأولى أن قيمة الواردات الليبية قد اخذت اتجاهها عاماً متزايداً في فترة ما قبل الثورة بزيادة سنوية بلغت حوالي ١٦٢٠.٣٨ مليون دينار بما يعادل نحو ١٨.١٨% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي ٨٩١٢.٠٤ مليون دينار، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الواردات الليبية خلال الفترة الثانية (فترة ما بعد الثورة) قد أخذت اتجاهها عاماً متناقصاً بتناقص سنوي بلغ حوالي ١٢٢٢.٧٤ مليون دينار بما يعادل نحو ٥.٤٦% من المتوسط السنوي والبالغ نحو ٢٢٢٧٠.٧٨ مليون دينار خلال تلك الفترة ، هذا وبمقارنة معدلات

ومن هذا الاستعراض يتضح أن أسواق الاتحاد الأوروبي قد حافظت على مكائتها السوقية بالنسبة للصادرات الليبية في حين حدث انخفاض لكل من الأسواق العربية، ودول شمال وجنوب أمريكا لصالح أسواق الدول الآسيوية رغم زيادة الصادرات في فترة المقارنة مقارنة بفترة الأساس حيث يتضح من مؤشرات الجدول المذكور زيادة قيمة الصادرات الليبية لأسواق الدول العربية، الدول الأفريقية، دول الاتحاد الأوروبي، دول شمال وجنوب أمريكا، الدول الآسيوية بنحو ٢٧٥.٨٦، ٤١.٣٠٨٢، ٤٤.٧٤٤.٤٢، ١٦٥٥٩.٤٢، ١٢.٢٣ مليون دينار بما يعادل نحو ٣٣.٠٥%، ٥١.١٥%، ٩.٤١%، ٦١.٦٨%، ١٣٠.٣٧% من المتوسط السنوي للصادرات الليبية لتلك الأسواق ما قبل الأزمة المالية العالمية ولذلك قدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الليبية لهذه الأسواق على الترتيب نحو ١٣٣.٠٥%، ١٠٥.١٥%، ١٩٨.٤١%، ٢٣.٣٧%، ويمكن إرجاع الثبات النسبي في الحصص السوقية إلى أنها تخضع لمنظمة الأوبك وكذلك تعاقبات عالمية تستمر لفترات زمنية

##### ٣- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الواردات الزراعية

يتضح من دراسة مؤشرات النموذج المقدر والمعادلات المشتقة منه والواردة بالجدول رقم (١) بالملحق معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيمة f حوالي ٧٨.٥٧ وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٩٥٢ وهو ما يعني أن ٩٥.٢% من التغيرات في قيمة الواردات الزراعية الليبية يمكن إرجاعها الي المتغيرات المقدر في النموذج التي من بينها المتغير الصوري الذي يعكس تأثير تلك الأزمة ولدراسة قيمة واتجاه هذا التأثير فقد تم تقدير معادلة لكل فترة .

حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولى أن قيمة الواردات الزراعية الليبية تتزايد سنوياً بنحو ١٦٣.٦٩ مليون دينار بما يعادل ١٢.٤% من المتوسط السنوي والبالغ نحو ١٣١٩.٧١ مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن الواردات الزراعية الليبية تتزايد سنوياً ١٤.٦٣ مليون دينار بما يعادل ٠.٥٤% من المتوسط السنوي والبالغ ٢٧١١.٤٨ مليون دينار .

وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية في قيمة الواردات الزراعية خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر إيجابي للأزمة المالية على الواردات الزراعية حيث انخفض معدل الزيادة من نحو ١٦٣.٦٩ مليون دينار الي نحو ١٤.٦٣ مليون بما يعادل نحو ٨.٩٤% من نظيره خلال فترة ما قبل الأزمة .

وهذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (١) ارتفاع قيمة المتوسط السنوي للواردات الزراعية من نحو ١٣١٩.٧١ مليون دينار في فترة ما قبل الأزمة الي نحو ٢٧١١.٤٨ مليون دينار في فترة ما بعد الأزمة مما يعني أن الأثر المطلق للأزمة قدر بنحو ١٣٩١.٧٦ مليون دينار والأثر النسبي بنحو ١٠٥.٤٦% وقدر الرقم القياسي لقيمة الواردات الزراعية الليبية بنحو ٢٠٥.٤٦%.

##### ٤- أثر الأزمة المالية العالمية على قيمة الصادرات الزراعية

يتضح من دراسة نموذج المقدر لقياس تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات الزراعية الليبية بالجدول رقم (١) بالملحق معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% حيث قدرت قيمة f بحوالي ٥.٧١ وبلغت قيمة معامل التحديد ٠.٥٨٨ وهو ما يعني أن نحو ٥٨.٨% من التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية الليبية تفسرها متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير الصوري الذي يعكس أثر الأزمة المالية العالمية ولدراسة قيمة واتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية .

حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولى أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية خلال الفترة ما قبل الدراسة تتناقص سنوياً بنحو ٢.٠١ مليون دينار بما يعادل نحو ١٣.٨% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية الليبية والبالغ نحو ١٤.٥٦ مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية تتزايد سنوياً في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية بنحو ٠.٢ مليون دينار بما يعادل ٢.٢٢% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة والبالغ نحو ٩.٠١ مليون دينار .

هذا وبمقارنة معدلات التغير السنوي خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر إيجابي للأزمة المالية على قيمة الصادرات الزراعية حيث تحولت معدلات التغير من انخفاض سنوي في الفترة الأولى إلى معدلات زيادة في الفترة الثانية على الرغم من انخفاض المتوسط السنوي في فترة ما بعد الأزمة مقارنة بنظيره قبل الأزمة المالية

حيث يتضح من مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية في فترة ما بعد الأزمة المالية قدر بنحو ٩.٠١ مليون دينار بينما قدر في فترة ما قبل الأزمة بنحو ١٤.٥٦ مليون دينار مما يعني أن الأثر المطلق للأزمة المالية تمثل في انخفاض متوسط قيمة الصادرات الزراعية بنحو ٥.٥٥ مليون دينار وقدر الأثر النسبي بنحو

هذا وبمقارنة معدلات التغير السنوي خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر إيجابي لثورة فبراير على الصادرات الزراعية الليبية حيث تحولت معدلات التغير من انخفاض سنوي في الفترة الأولى إلى معدلات زيادة في الفترة الثانية على الرغم من انخفاض المتوسط السنوي في فترة ما بعد الثورة مقارنة بنظيره قبل الثورة ، حيث يتضح من مؤشرات الجدول رقم (٤) أن قيمة المتوسط السنوي في فترة ما بعد الثورة ٩.٢٤ مليون دينار بينما قدر في فترة ما قبل الثورة بنحو ١٢.٩٥ مليون دينار مما يعني ان الأثر المطلق لثورة ١٧/ فبراير تمثلت في انخفاض في متوسط الصادرات الزراعية بنحو ٣.٧١ مليون دينار ، وقد الأثر النسبي بنحو ٢٨.٦٢% في صورة انخفاض الصادرات الزراعية ومن ثم فقد قدر الرقم القياسي لقيمة الصادرات الزراعية بنحو ٧١.٣٨% وهذا وبدراسة قيمة معامل الاختلاف لفترتي الدراسة يتضح أن الفترة الثانية أكثر استقراراً من الفترة الأولى لانخفاض قيمة معامل الاختلاف والذي بلغ نحو ٤.٧٦% في الفترة الثانية مقارنة بنحو ٥٢.٠٦% في الفترة الأولى من الدراسة.

#### ٤- أثر ثورة ١٧/ فبراير على قيمة الواردات الزراعية الليبية

يتضح من دراسة النموذج المقدر والمعادلات المشتقة منه والواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق لقياس تأثير ثورة ١٧/ فبراير على الواردات الزراعية الليبية معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيمة f حوالي 44.83 وبلغت قيمة معامل التحديد ٠.٩١٨ وهو ما يعني أن ٩١.٨% من التغيرات في قيمة الواردات الزراعية الليبية يمكن إرجاعها إلى المتغيرات المقدر في النموذج التي من بينها المتغير السوري الذي يعكس تأثير تلك الثورة ولدراسة قيمة واتجاه هذا التأثير فقد تم تقدير معادلة لكل فترة ، حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولى أن الواردات الزراعية الليبية تزايدت سنوياً بنحو ٢١٢.٧٥ مليون دينار بما يعادل ١٢.٥٢% من المتوسط السنوي والبالغ نحو ١٦٩٨.٥١ مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن الواردات الزراعية الليبية تزايدت سنوياً بنحو ٧١.٩٤ مليون دينار ، وهذا وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية في قيمة الواردات الزراعية خلال فترتي الدراسة يتضح وجود أثر إيجابي لثورة فبراير على الواردات الزراعية الليبية حيث انخفض معدل الزيادة من ٢١٢.٧٥ مليون دينار الي نحو ٧١.٩٤ مليون دينار بما يعادل ٣٣.٨١% من نظيره خلال الفترة ما قبل الثورة .

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٤) ارتفاع قيمة المتوسط السنوي للواردات الزراعية الليبية من نحو ١٦٩٨.٥١ مليون دينار في فترة ما قبل الثورة إلى نحو ٢٧١٣.١٨ مليون دينار في فترة ما بعد الثورة مما يعني أن الأثر المطلق للثورة قدر بنحو ١٠١٤.٦٧ مليون دينار والأثر النسبي بنحو ٥٩.٧٤% وقد الرقم القياسي البسيط لقيمة الواردات الزراعية الليبية بنحو ١٥٩.٧٤%.

#### المراجع

أبو بكر إبراهيم محمد وفاء : تجارة ليبيا الخارجية وأفاقها المستقبلية ضمن نطاق الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة المرقب - زليتن ، ٢٠٠٧.

حسام على داود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢

حسين فرج الحويج (دكتور) : دراسة تحليلية لآداء وتنافسية الصادرات الليبية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠) مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال المجلد ٦ العدد ١ يونيو ٢٠١٧.

صابر المهدي على الوحش : اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٦) رسالة دكتوراه ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ٢٠٠٨.

عبد السلام إمام حويته(دكتور)، محمد على شطا (دكتور) (تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٦) مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية - كلية الزراعة - جامعة المنصورة ، المجلد ٣٤، العدد ١١، نوفمبر ٢٠٠٩.

يوسف أبو الفضل محمد مصطفى (التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية) رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٧.

التغير السنوية خلال فترة الدراسة يتضح وجود أثر ملموس لثورة فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية تمثل في انخفاض معدل الزيادة السنوي من حوالي ١٦٢٠.٣٨ مليون دينار إلى حوالي ١٢٢٢.٧٤ مليون دينار في الفترة الثانية بما يعادل ٧٥.٤٦% من نظيره قبل ثورة ١٧/فبراير.

هذا وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٤) وجود اثر ملموس لثورة فبراير على قيمة الواردات الكلية الليبية تمثلت في ارتفاع قيمة المتوسط السنوي من نحو ٨٩١٢.٠٤ مليون دينار في الفترة ما قبل الثورة الي حوالي ٢٢٣٧٠.٧٨ مليون دينار بعد الثورة أي مضاعفة قيمة بمقارنة بالفترة ما قبل الثورة ولذا قدر الأثر المطلق لثورة ١٧/فبراير بنحو ١٣٤٥٨.٧٤ مليون دينار ارتفاعاً في قيمة الواردات والأثر النسبي بنحو ١٥١.٠٢% وقد الرقم القياسي لقيمة الواردات الليبية بحوالي ٢٥١.٠٥ ، ويمكن القول أن الارتفاع في المتوسط السنوي لقيمة الواردات يعكس طبيعة الظروف التي شهدتها فترة ما بعد الثورة من عدم استقرار اقتصادي انعكس في عدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفير الاحتياجات ومن ثم اللجوء إلى الاستيراد .

#### جدول ٤. يوضح أثر ثورة ١٧/ فبراير على التجارة الخارجية الليبية

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
2000	5221.4	1911.4	30.4	663.1
2001	5393.9	2660.4	12.4	1076.3
2002	10177	5585.6	13.4	1159.3
2003	14806.6	5597.8	17.8	1019
2004	20848.3	8255.1	14.2	1435.4
2005	31147.9	7953.5	9.4	1711.5
2006	36336.2	7934.7	5.6	1375.8
2007	40972	8501.4	13.3	2117.3
2008	54732.3	11195.7	7.7	2905
2009	34070.8	16060.5	9.4	2455
2010	46196.3	22376.3	8.8	2765.9
المتوسط	27263.88	8912.04	12.95	1698.51
Stdv	17020.76	5917.92	6.74	756.82
c.v	62.43	66.40	52.06	44.56
2011	22527.4	9295.7	9	2630.2
2012	77805.4	27795.3	8.9	2623.5
2013	49310.7	33975.5	8.9	2617.2
2014	22554.8	22960.7	9.5	2786.6
2015	14892.1	17826.7	9.9	2908.4
المتوسط	37418.08	22370.78	9.24	2713.18
Stdv	26089.46	9434.63	0.44	130.04
c.v	69.72	42.17	4.76	4.79
الأثر المطلق	10154.20	13458.74	-3.71	1014.67
الأثر النسبي	37.24	151.02	28.62	59.74
الرقم القياسي	137.24	251.02	71.38	159.74

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية، ليبيا - طرابلس - اعداد متفرقة

#### ٣- أثر ثورة ١٧/ فبراير على قيمة الصادرات الزراعية الليبية

يتضح من دراسة النموذج المقدر بالجدول رقم (٢) بالملحق لقياس تأثير ثورة ١٧/ فبراير على الصادرات الزراعية الليبية معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% وهو ما يعكس وجود أثر واضح وملموس لثورة فبراير على الصادرات الزراعية الليبية حيث قدرت قيمة F بحوالي ٤.٤٨ وبلغت قيمة معامل التحديد ٠.٥٢٣ وهو ما يعني أن نحو ٥٢.٣% من التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية الليبية تفسرها متغيرات النموذج المقدر والتي منها المتغير السوري الذي يعكس أثر ثورة فبراير ولدراسة قيمة واتجاه هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة لكل فترة زمنية حيث يتضح من مؤشرات معادلة الفترة الأولى أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية خلال الفترة ما قبل الثورة تتناقص سنوياً بنحو ١.١٤ مليون دينار بما يعادل ١٠.٨٨% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية الليبية والبالغ نحو ١٢.٩٥ مليون دينار ، في حين توضح مؤشرات معادلة الفترة الثانية أن قيمة الصادرات الزراعية الليبية تزايدت سنوياً في فترة ما بعد الثورة بنحو ٠.١٣ مليون دينار بما يعادل ٢.١٢% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية الليبية خلال تلك الفترة والبالغ نحو ٩.٢٤ مليون دينار.

## الملاحق

جدول ١. نماذج المتغيرات الصورية المستخدمة لقياس أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية الليبية

F	R <sup>2</sup>	النموذج المقدر	المتغير
(9.91) **	٠.٧١٢	Y=1643.07+979.32X-1429.77D+618.48DX (1.13) (0.12) (0.5)	الواردات الكلية الفترة الأولى الفترة الثانية
(5.01) **	0.556	Y=4775.66+5641.91X+85489.3D-8878.1DX (2.46) ** (2.73) ** (2.74) ** Y <sub>1</sub> = 4775.66 + 5641.91 X Y <sub>2</sub> = 80713.64 - 3236.19 X	الصادرات الكلية الفترة الأولى الفترة الثانية
(78.57)**	0.952	Y=583.11+163.69X+1945.48D-149.06X (5.46) ** (4.75) ** (3.52) ** Y <sub>1</sub> = 583.11 + 163.69 X Y <sub>2</sub> = 2528.59 + 14.63 X	الواردات الزراعية الفترة الأولى الفترة الثانية
(5.71) **	0.588	Y=23.63-2.01X-17.01D+2.21DX (3.15) ** (1.94) * (2.44) * Y <sub>1</sub> = 23.63 - 2.01 X Y <sub>2</sub> = 6.62 + 0.2 X	الصادرات الزراعية الفترة الأولى الفترة الثانية

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالبحث .

جدول ٢. نماذج المتغيرات الصورية المستخدمة لقياس أثر ثورة فبراير على التجارة الخارجية الليبية

F	R <sup>2</sup>	النموذج المقدر	المتغير
(9.21) **	0.697	Y= (-810.26) +1620.38X+6062.67D-397.64DX (2.94) ** (0.23) (0.21)	الواردات الكلية الفترة الأولى الفترة الثانية
(5.004) **	0.556	Y= (-1157.49) + 4736.47 X +137305.7 D-11789.09 D <sub>X</sub> (3.34) ** (2.05) * (2.4) * Y <sub>1</sub> = (-1157.94) + 4736.97 X Y <sub>2</sub> = 136147.74 - 7052.12 X	الصادرات الكلية الفترة الأولى الفترة الثانية
(44.83) **	0.918	Y= 421.99 + 212.75 X + 1283.89D -140.8 DX (8.84) ** (1.13) (1.69)	الواردات الزراعية الفترة الأولى الفترة الثانية
(4.48) **	0.523	Y= 21.38 - 1.41 X - 15.51 D + 1.65 D <sub>X</sub> (3.32) ** (0.78) (1.12)	الصادرات الزراعية الفترة الأولى الفترة الثانية

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالبحث .

## The Impact of Regional and International Changes on Libyan Foreign Trade

Shata, M. A. M.; W. O. Nassar and E. O. Elfakeh

Dept. of Agricultural Economic,, Fac. of Agric., Mansoura University

## ABSTRACT

The foreign trade sector is considered the mirror that reflects the characteristics and structure of the economy and the degree of growth and development of any country. The foreign trade sector is of great importance in the economic studies. In addition, the sector is engaged in dealing with the outside to export the surplus of local production and imports to provide the different needs of raw materials and intermediate goods As well as the needs of the Libyan food community, which reach about 75% of the food. The problem of research is the imbalance experienced by the Libyan economy as a result of the adoption of its structural structure on the exports of one major commodity, which is oil, which amounted to about 95% of the proceeds of Libyan exports, which led to a defect in the activities of the composition of the domestic product and the diversification of the structure of Libyan imports, The study aims to study the impact of regional and international changes on Libya's foreign trade represented by the global financial crisis which occurred in 2007 and the revolution of February 2011. The research has reached several important results in the field of foreign trade, including the increase in the average annual value of imports from about 6049.99 million dinars in the period before the financial crisis to about 20185.8 million dinars after the financial crisis. There is a negative impact of the global financial crisis on the geographical distribution of Libyan imports from the international markets. The relative importance of some markets has decreased relative to the increase of others. The relative importance of EU markets fell from 53.55% to 36.5%. The average annual value increased from about 8912.04 million dinars to about 22370.78 million dinars, which doubled the value of imports almost three times compared to the pre-revolution period.